

## مشاريع قسم الانظمة المالية

انطلاقاً من مفهوم الإستراتيجية الذي أطلقتها صاحبة السمو الشيخ / محمد بن راشد حفظه الله نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، الذي يستوجب تخطيطاً رفيع المستوى، ترسمه كفاءات عالية التأهيل والخبرة في ظل التوجيه المستمر من لدن القيادة الرشيدة، سعياً للارتقاء بالوطن إلى مصاف الدول المتقدمة في كافة النواحي، خاصة فيما يتعلق بالمجال المالي.

فقد قامت وزارة المالية بوضع الخطة الإستراتيجية العامة للحكومة الإلكترونية للوزارات والهيئات الحكومية والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء والهيئة العامة للمعلومات ومؤسسة الإمارات للاتصالات، ومن ثم كانت بداية الانطلاقة نحو تطبيق نظام مالي اتحادي متطور متكامل بجوانبه الفنية والتقنية وفقاً لأحدث الأنظمة والمعايير المالية المطبقة عالمياً، يتم بموجبه إدارة العمليات المالية ببسر ودقة وسرعة لم تكن متوفرة في النظام القديم، مما ساعد على استخراج القوائم المالية في الوقت المطلوب وبالدقة المطلوبة؛ لتمكين الإدارة العليا من الوقوف على الموقف المالي للحكومة الاتحادية ومن ثم يتيح النظام مساعدة لصناع القرار في اتخاذ القرارات المالية السليمة، ولا بد لنا من المرور سريعاً على نبذة تاريخية عن سير العمل في النظام القديم (كوبول) الذي لم يعد قادراً على استيعاب التغيرات والتطورات الحديثة، ولم يكن يعطي التقارير المالية بالسرعة والدقة والكفاءة المطلوبة، لذلك تم استبدال هذا النظام بالأوراكل، وبدء العمل فعلياً على مراحل بإدخال 17 وزارة اتحادية كبدية للانطلاق التدريجي للنظام ومن ثم تبعتها وزارات الداخلية والصحة والتربية والتعليم في مرحلة لاحقة استكمالاً لخطة العمل الموضوعية لذلك ورغبةً من وزارة المالية في توحيد قاعدة البيانات المالية للحكومة الاتحادية واستخراج التقارير المالية (الحساب الختامي) من مصدر واحد (الأوراكل) وذلك تحت مظلة المشروع الاستراتيجي لوزارة المالية القاضي باستكمال تطبيق وتطوير ودعم النظام المالي في الحكومة الاتحادية والهيئات المستقلة، ولعل أبرز ما يميز هذا المشروع مرونته وقدرته على التوسع والتطور بفاعلية وكفاءة بما يلبي بشكل مستمر احتياجات مستخدميها في قطاعات الحكومة الاتحادية وجهات المتابعة والرقابة وأصحاب القرار والذي يساهم بدوره وبجهود جميع القائمين عليه والمستفيدين منه في بناء مقومات التميز والارتقاء بأداء الحكومة الاتحادية

استوجب المشروع استحداث قسم مختص في وزارة المالية (قسم الأنظمة المالية) ليكون محور عمله هو تطبيق وتطوير النظام المالي في الجهات والهيئات الاتحادية وتلبية احتياجات الدعم للأنظمة المالية الاتحادية وذلك بالقرار الإداري رقم 4 لسنة 2010 بشأن إنشاء قسم الأنظمة المالية في إدارة العمليات المالية الذي انبثق عنه فريق عمل فني وتقني واستشاري من ذوي الاختصاص والخبرة المتميزة من موظفي الوزارة والذي عمل على إنجاز الأنشطة والمبادرات المنبثقة من الأهداف الإستراتيجية والمعتمدة من الإدارة العليا كالتالي:



- إدخال وزارة التربية والتعليم للنظام
  - إدخال عدد 4 هيئات اتحادية مستقلة:
    - هيئة الاتحادية للموارد البشرية
    - هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس
    - المجلس الوطني للإعلام
    - الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف
  - الربط مع الأنظمة الفرعية (integration) :
    - نظام المشتريات الحكومي لوزارة المالية والحكومة الاتحادية.
    - نظام المشتريات في وزارة الصحة .
    - نظام الدرهم الالكتروني.
    - النظام المؤتمت للميزانية العامة للدولة ( الهايبيريون ).
  - أتمتة إعداد الميزانية (هايبيريون)
  - تطوير الإجراءات المالية في النظام المالي
  - تطوير التقارير المالية في النظام المالي
- وكانت هذه الانجازات هي المحاور الرئيسية للتجربة التي نبعت من رؤياً وخطط الحكومة الرشيدة، هذا وسنقوم بتقديم كل ما يلزم لتوضيح معايير هذه التجربة في الملحقات التالية لهذه الوثيقة و المرفقات الدالة عليها.
- خير دليل على نجاح التجربة هو وفاء الوزارة بالتزامها لصندوق النقد الدولي IMF خاصة اتفاقية General Data Dissemination System (GDDS) في تقديم متطلبات من القوائم المالية في الوقت المحدد.